بمقتضى قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 1 نوفمبر 2018.

كلفت السيدة مريم اسماعيل، مستشار المصالح العمومية، بمهام رئيس مصلحة إدارة مركزية بالإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة.

بمقتضى قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 1 نوفمبر 2018.

كلف السيد إلياس بوصبيح، مستشار المصالح العمومية، بمهام رئيس مصلحة إدارة مركزية بمكتب تنظيم المصالح العمومية برئاسة الحكومة.

بمقتضى قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 1 نوفمبر 2018.

كلف السيد سفيان سوسي، متصرف مستشار، بمهام رئيس مصلحة إدارة مركزية بوحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية برئاسة الحكومة.

بمقتضى قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 1 نوفمبر 2018.

كلف السيد جمال الدين الهذلي، متصرف مستشار، بمهام رئيس مصلحة إدارة مركزية بالإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية بالهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة.

بمقتضى قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 1 نوفمبر 2018.

كلف السيد حمزة نصيبي، محلل، بمهام رئيس مصلحة إدارة مركزية بالإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية بالهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة.

بمقتضى قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 29 أكتوبر 2018.

سمّيت السيدة جليلة الفضلاوي عضوا ممثلا لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بمجلس إدارة المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية عوضا عن السيد محمد المناعي.

قائمة الأعوان الذين ستتم ترقيتهم بالاختيار إلى رتبة مراقب رئيس للطلب العمومي بعنوان سنة 2018.

- نزار عبدلي.

وزارة العدل

أمر رئاسي عـــدد 112 لسنة 2018 مؤرخ في 19 أكتوبر 2018 يتعلق بالحركة السّنوية للقضاء العدلي.

إنّ رئيس الجمهورية،

بعد الاطلاع على الدستور وخاصة الفصل 106 منه،

وعلى القانون عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أفريل 2016 المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 19 لسنة 2017 المؤرخ في 18 أفريل 2017،

وعلى القانون عدد 29 لسنة 1967 المؤرخ في 14 جويلية 1967 المتعلق بنظام القضاء والمجلس الأعلى للقضاء والقانون الأساسي للقضاة وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وآخرها القانون عدد 13 لسنة 2012 المؤرخ في 4 أوت 2012،

وعلى الأمر عدد 436 لسنة 1973 المؤرخ في 21 سبتمبر 1973 المتعلق بضبط الوظائف التي يمارسها القضاة من الصنف العدلي، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وآخرها الأمر عدد 2196 لسنة 2009 المؤرخ في 20 جويلية 2009،

وعلى قرار مجلس القضاء العدلي المنعقد بتاريخ 28 أوت 2018،

وعلى الرأي المطابق عدد2018/5 للجلسة العامة للمجلس الأعلى للقضاء المؤرّخ في 18 سبتمبر 2018 والمتعلّق بالمصادقة على الحركة السنوية للقضاء العدلي للسنة القضائية 2019-2018.

يصدر الأمر الرئاسي الآتي نصه:

الفصل الأول - يسمّى السيدات والسادة القضاة الآتية أسماؤهم بالمراكز التالية:

الرتبة الثالثة

بداية من 16 سبتمبر 2018،

عائدة الزغدودي، المدعي العام للشؤون القضائية، مدعيا عاما مساعدا لوكيل الدولة العام مدير المصالح العدلية،

فاطمة الزهراء عباس، المدعي العام مدير الدراسات والتشريع، مدعيا عاما للشؤون القضائية،

محمد العسكري، القاضي من الرتبة الثالثة، مدعيا عاما للشؤون المدنية،

منتصر بن صفطة، المدعي العام بمحكمة التعقيب، مدعيا عاما مساعدا لوكيل الدولة العام لدى المحكمة المذكورة،

المنذر الشتيوي، المدعي العام بمحكمة التعقيب، رئيس دائرة بالمحكمة المذكورة،